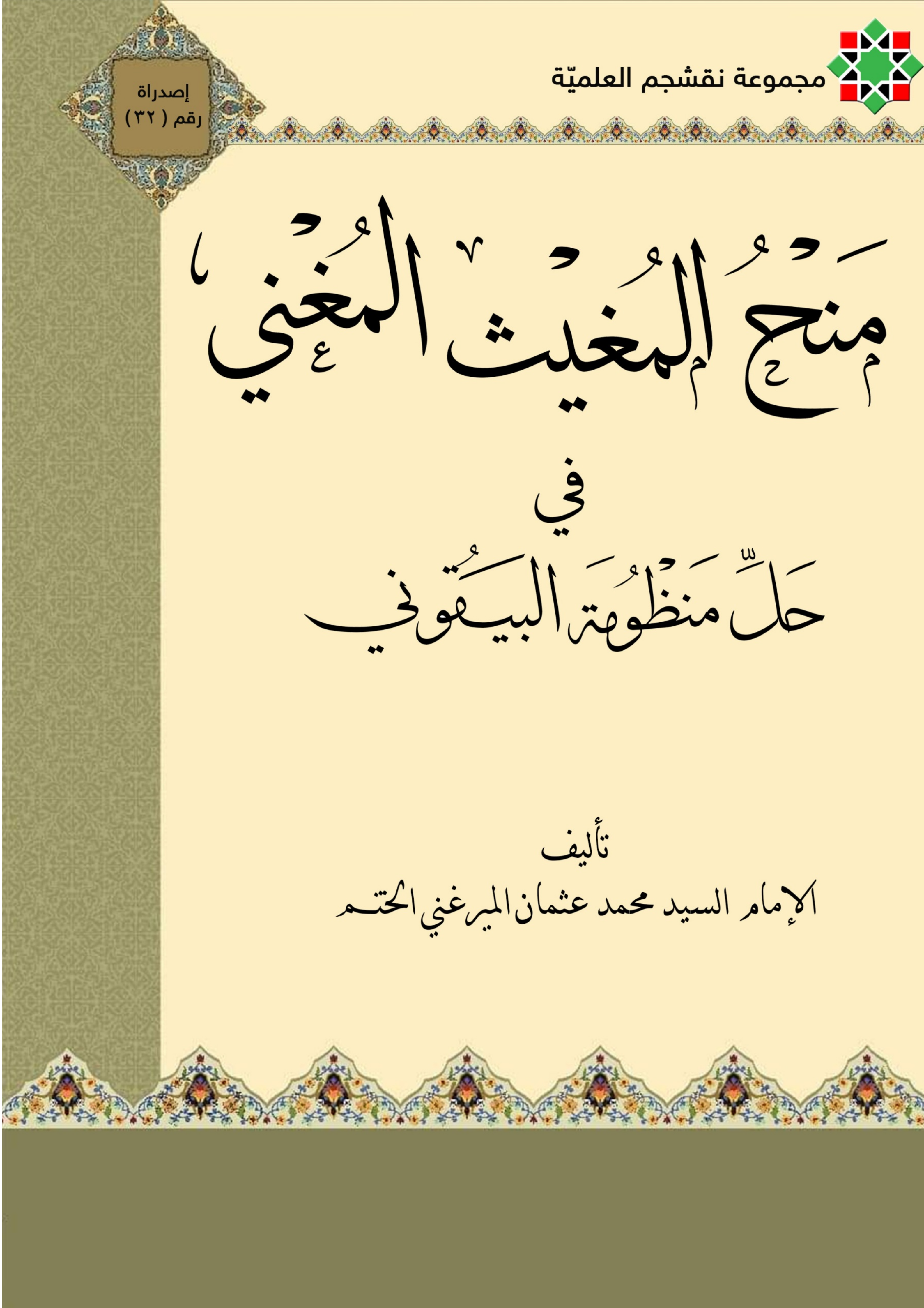


مجموعة نقشجم العلميّة

إصدراة
رقم (٣٢)

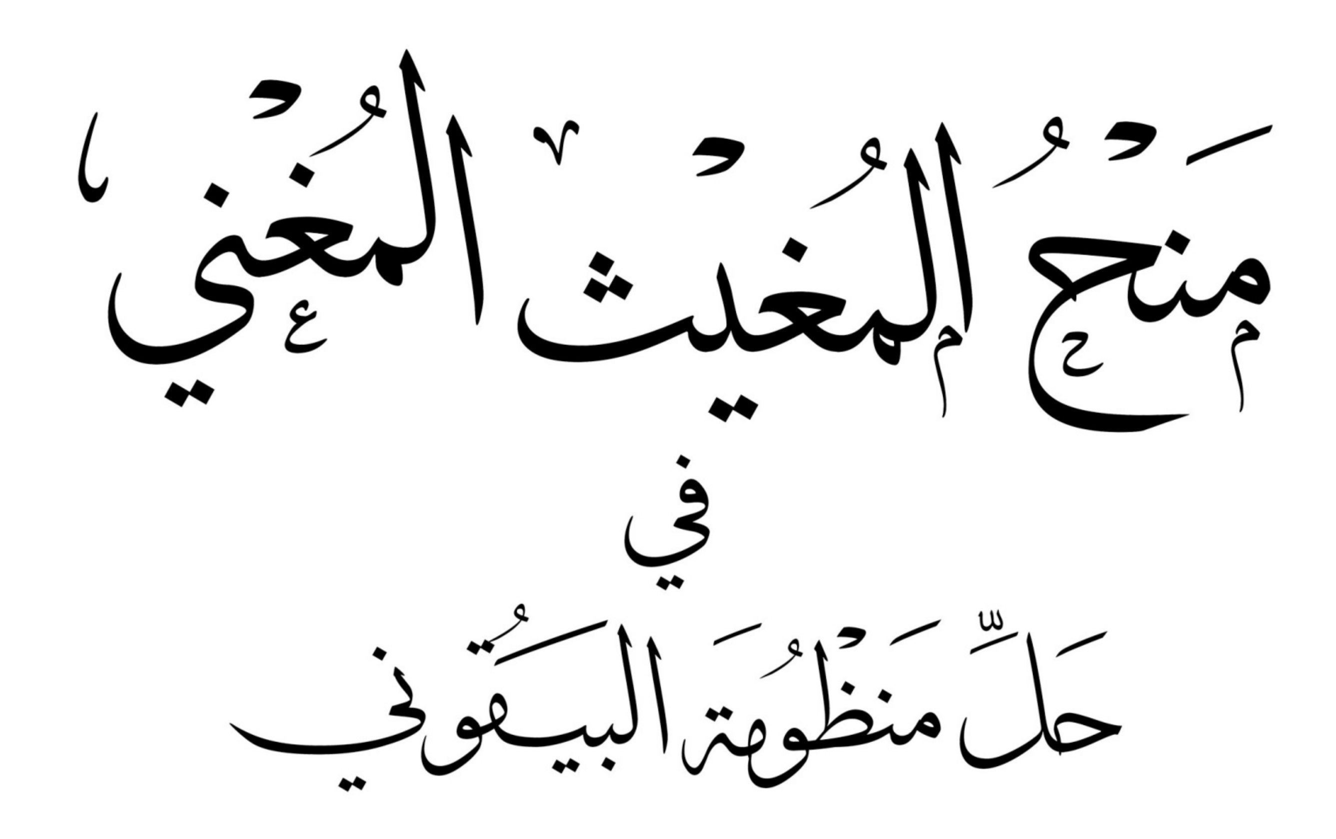
مَنَحُ المُغيْثُ المُغْني

في

حَلِّ مَنظُومَة البيقُوني

تأليف

الإمام السيد محمد عثمان الميرغني الختم



تأليف

الإمام السيد محمد عثمان الميرغني الختم

رجب ١٤٤٣هـ - فبراير ٢٠٢٢م

يمكنكم مراسلتنا، عبر البريد الإلكتروني: ngshjm@yahoo.com
أو عبر صفحة مجموعة نقشجم العلمية، على الفيسبوك: facebook.com/ngshjm

بسم الله الرحمن الرحيم

الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ
أَوَّلُهَا (الصَّحِيحُ) وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذَّ أَوْ يُعَلّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ
وَ(الْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرُقاً وغَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ فَهْوَ (الضَّعِيفُ) وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ
وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ (الْمَرْفُوعُ) وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)
وَ(الْمُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ
وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلمُصْطَفَى فَـ(الْمُتَّصِلْ)
(مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَأَنِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمَاً أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
(عَزِيزٌ) مَرْوِيُّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ (مَشْهُورٌ) مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ
(مُعَنْعَنٌ) كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ (وَمُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ
وكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا) وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)
ومَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ
(وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

وَكُـلُّ مَـا لَـمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ ... إِسْـنَادُهُ (مُنْقَطِـعُ) الْأَوْصَـالِ

(وَالْـمُعْضَلُ) السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَانِ ... وَمَـا أَتَـى (مُدَلَّسًـا) نَوْعَـانِ

الْأَوَّلُ الْإِسْـقَاطُ لِلشَّـيْخِ وَأَنْ ... يَنْقُـلَ مِمَّـنْ فَوْقَـهُ بِعَـنْ وَأَنْ

وَالثَّـانِي لَا يُسْـقِطُهُ لَكِـنْ يَصِـفْ ... أَوْصَـافَهُ بِمَـا بِـهِ لَا يَنْعَـرِفْ

وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةٌ بِـهِ الْـمَلَا ... فَـ(الشَّاذُّ) وَ(الْـمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلَا

إِبْـدَالُ رَاوٍ مَّـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ ... وَقَلْـبُ إِسْـنَادٍ لِمَـتْنٍ قِسْـمُ

وَ(الْفَـرْدُ) مَـا قَيَّدْتَـهُ بِثِقَـةِ ... أَوْ جَمْـعٍ أَوْ قَصِـرٍ عَلَـى رِوَايَـةِ

وَمَـا بِعِلَّـةٍ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا ... (مُعَلَّـلٌ) عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُـرِفَا

وَذُو اخْـتِلَافِ سَـنَدٍ أَوْ مَـتْنِ ... (مُضْـطَرِبٌ) عِنْـدَ أُهَيْـلِ الْفَـنِّ

وَ(الْـمُدْرَجَاتُ) فِـي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَـلَتْ

وَمَـا رَوَى كُـلُّ قَـرِينٍ عَـنْ أَخِـهْ ... (مُـدَبَّجٌ) فَاعْرِفْـهُ حَقًّـا وَانْتَخِـهْ

(مُتَّفِـقٌ) لَفْظًـاً وَخَطًّـا مُتَّفِـقْ ... وَضِـدُّهُ فِيمَـا ذَكَرْنَـا (الْمُفْتَـرِقْ)

(مُؤْتَلِـفٌ) مُتَّفِـقُ الْخَـطِّ فَقَـطْ ... وَضِـدُّهُ (مُخْتَلِـفٌ) فَـاخْشَ الْغَلَـطْ

(وَالْمُنْكَـرُ) انفَـرَدْ بِـهِ رَاوٍ غَـدَا ... تَعْدِيلُـهُ لَا يَحْمِـلُ التَّفَـرُّدَا

(مَتْرُوكُـهُ) مَـا وَاحِـدٌ بِـهِ انْفَـرَدْ ... وَأَجْمَعُـوا لِضَـعْفِهِ فَهُـوَ كَـرَدّ

وَالْكَـذِبُ الْمُخْتَلَـقُ الْمَوْضُـوعُ ... عَلَـى النَّبِـيِّ فَـذَلِكَ (الْمَوْضُـوعُ)

وَقَـدْ أَتَـتْ كَـالْجَوْهَرِ الْمَكْنُـونِ ... سَـمَّيْتُهَا مَنْظُومَـةَ الْبَيْقُـونِي

فَـوْقَ الثَّلَاثِـينَ بِـأَرْبَعٍ أَتَـتْ ... أَقْسَـامُهَا ثُـمَّ بِخَيْـرٍ خُتِمَـتْ

ترجمة الإمام السيد مُحَمَّد عثمان الميرغني الختم

هو السَّيِّد مُحَمَّد عُثْمَان المِيرْغَني [الختم] بن السَّيِّد مُحَمَّد أبي بكر بن السَّيِّد عبد اللَّه الملقَّب بالمحجوب بن السَّيِّد إبراهيم بن السَّيِّد حسن بن السَّيِّد محمد أمين. وينتهي نسبه إلى الإمام الحُسَين بن الإمام عَلِيّ بن أبي طالبٍ، والسَّيِّدة فاطمة الزهراء، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ جميعاً.

وُلِدَ في قريةِ السَّلامَةِ بالطَّائف سنة ١٢٠٨هـ، وقريباً من سابع ولادته توفيت والدته فربّاه والدُه السَّيِّد مُحَمَّد أبو بكر إلى أن جاوز عشر سنين، ثم توفي والده فتولاَّه عمه السَّيِّد مُحَمَّد يس صنو أبيه، وكان من علماء بلد اللَّه الحرام آنذاك، فعلّمه أمهات العلوم الدينية كالفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة، وأتم حفظ القران الكريم، وتمكّن مِنْ هذه العُلُوم وهو في الثَّالثة عشر من عمره.

وبعد ذلك تصدَّرَ للإفتاء والإقراء والتدريس بالمسجد الحرام بمكّة المكرَّمة. وتعلّق بطريق الصوفية وسلكه على عدد من أجلاء المشايخ، إلى أن جمعه اللَّه سبحانه بالسَّيِّد أحمد بن إدريس، فلازمه وانتفع به، وترقَّى على يديه وصار من أخص تلامذته.

أسس دعائم طريقته الختمية، من خمس طرق: هي النقشبندية، والقادرية، والشاذلية، والجنيدية، والميرغنية وهي طريقة جده، السيد عبد اللَّه الميرغني المحجوب.

قام بعدة رحلات دعوية لعدد من البلاد، نشر بها الإسلام في كثير من المناطق الوثنية، ورقّى الكثير من أهل الإسلام سواء كانوا من الأعيان أو العوام، فتحصل لهم الفتوحات الربانية على يديه.

رحلته الأولى كانت إلى مصوَّع من أرض الحبشة أو أريتريا عن طريق اليمن وكانت حوالي ١٢٢٨هـ، وأسلم على يديه خلق كثير حتى خافه ملك تلك البلاد، لما رأى إقبال الناس عليه. ثم رجع إلى بلدة مكة المكرمة.

ومنها وبرفقة شيخه السَّيِّد أحمد بن إدريس قام بالرحلة الثانية إلى صعيد مصر، ومن هناك دخل إلى السودان، فدخلت في طريقته العديد من قبائل الشمال، ثم اتجه جنوبًا من الدَّبّة إلى عمق كردفان، فوصل بارا والأبيض في ١٢٣١هـ، وأخذ عليه هناك عامة النَّاس وأكابر النَّاس كالقاضي عربي الهَوَّاري قاضي كُرْدُفان، والشَّيخ إسماعيل الولي، والخليفة صالح سوار الدَّهَب، والخليفة حمَّاد البيتي من جبال النُّوبَة، والخليفة عبد المحمود الملقب من شيخه بالصادق المأمون من دارفور، وهو من العُلَماء الأفاضل، وله شرح لطيف مخطوط على [مولد الأسرار الربانية] الشهير الذي صنَّفه شيخه في سنة ١٢٣٠هـ تقريبًا، وهذا يبيّن صبر الإمام وجهاده في الرِّحلة نشراً للرسالة النَّبوية الشَّريفة.

ثم قصد سِنَّار، وتتلمذ على يده فيها الكثير من أهلها، ثم اتجه شمالاً إلى أن وصل شندي -وفيها بُشّر سنة ١٢٣٥ه بولادة ابنه السيد مُحَمَّد

الحسن أبجلابية- والمتمة والدامر.

ثم اتجه شرقًا إلى أن وصل منطقة كسلا الحالية، وأسس بها قريته التي سمّاها [السُّنِّية] وهي الختمية اليوم، في كل هذا كان يرشد ويعلم ويرقِّي ويصنّف الكتب النافعة، مثل كتابنا هذا [منح المغيث المغني في حل البيقوني]، فقد صنّفه في أرض التاكة سنة ١٢٣٧هـ.

ثم رجع إلى مكَّة المكرَّمة عن طريق أريتريا، بعد أن طاف أقاليم واسعة ومتباعدة، بداية من مكة إلى صعيد مصر إلى شمال السوادن، ثم وسطه كردفان، تم غربه دارفور، وجنوبه جبال النوبة، وشرق الوسط سنار، ثم شمالاً على البوادي والحواضر على النيل الأزرق، ونهر النيل شمال الخرطوم حتى الدامر، ثم شرقاً حتى كسلا وأريتريا، ثم إلى مكة.

ثم عاد الإمام الختم إلى السودان مرة أخرى، عن طريق أريتريا، واستقر بكسلا ومكث بها فترة، واستقبل الوفود من كافة الأرجاء، ورجع إلى البلد الحرام، ليعود للسودان للمرة الأخيرة، التي استقر فيها بسواكن، وهناك بني ثلاثة مساجد ومعهدًا دينيًا لتعليم النساء، لتكون له الريادة في ذلك بالسودان.

ثم رجع إلى بلده، حتى انتقل إلى جوار مولاه، في شوال من سنة ١٢٦٨هـ، حيث دفن بحوطة السادة المراغنة بمقبرة المعلا.

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِهِ الْإِعَانَةُ بَدْءاً وَخَتْماً، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ذَاتاً وَوَصْفًا وَاسْمًا

الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي رَفَعَ مَناصِبَ أَهلِ الحديثِ وشرَّفهم، وعلَّا في القديم والحديث مراتبهم وبصَّرهُم، والشُّكْرُ لَهُ عَلَى ضَبْطِ كَلامِ نَبِيِّهِ بِخِدْمَةِ العُدُولِ، البَاذِلِينَ جُهْدَهُمْ فِي إِتْقَانِ سَنَدِ وَمَتْنِ الرَّسُولِ، وأَشْهَدُ أَلَّا إِلَه إلا اللَّه المجلِّل مَوقِفَهم في المَواقِفِ، وأشهَدُ أَنَّ سَيِّدَنا مُحَمَّداً رَسُولَهُ المتْحِف لهم بألطفِ التَّحَائِفِ. والصَّلاة والسَّلام على نَبِيِّه الحاثّ على اتباع سُنَّتِه، الدَّاعي لخلفائه المدَوِّنين الحديث مِنْ بَعْدِه، وآله الأَخْيَار والكِرام صَحْبِه.

وبعدُ، فيقول قصيرُ الباعِ عديمُ الاطِّلاعِ، مُحَمَّد عُثْمان الميرغنيّ المكِّيّ، عَفَى عن مَسَاوِيهِ المولى الغني: قد طَلَب مني مُنذُ سَنَواتٍ جمعٌ من الأَحِبَّة، ومعشرٌ من الأخِلّاء الألِبَّة، وكذا في حين التأليف غيرهم أطِبَّة، أن أضع شرحاً على منظومة الإمام البيقوني، وكَثُرَ مْنْهُمُ الطَّلَبُ، وأنا أعتذر فلم يعذروني، فأجَبْتُهم بشرحٍ كالحلِّ للمَتْنِ بلا تطويلٍ، راجياً بها صالح الدَّعوات مِنهم، وَمَنْ بعدهم من كلِّ جيلٍ، راغباً في خدمةِ حديثِ الرَّسُولِ، طامعاً للنجاة به يومِ العرضِ والسُّولِ، راجياً الدُّخول في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا نَشَرَهُ) الحديث الخ. رواه ابن ماجة. معترفاً بالْعَجْزِ والتَّقصيرِ، سائلاً

السَّتر من الملك الكبير، مُسَمِّياً له: [منح المُغِيث المُغني في حَلِّ البَيْقُونِي]. وعلى اللَّه المُتَّكَلُ، ومن الرسول المددُ المرسَلُ، جعله اللَّه خالصًا لوجهِه الكريمِ، ونَفَعَ به كما نفع بأَصْلِهِ، آمين.

مقدمةٌ في الكلامِ على ألفاظٍ تدور بين أهلِ الحديث، مِنْهَا:

علمُ الحديثِ: هو كما قال عِزُّ الدِّينِ بن جماعة: "علمٌ بقوانينَ يُدرَى بها أحوالُ السَّنَدِ والمتنِ من صِحَّةٍ وحُسْنٍ وَضَعْفٍ وعُلُوٍّ ونُزُولٍ، وكيفيَّةِ التَّحمُّلِ والأداء، وصفاتِ الرِّجالِ". قال الجلالُ السُّيُوطيُّ في ألفية المصطلح:

عِلمُ الحديثِ ذُو قوانِينْ تُحَدْ   يُدْرَى بها أحوالُ متنٍ وسندْ

ومنها السَّنَدُ: وهو الإخبار عن طريق المتن. قال السُّيُوطيُّ في [ألفيته]:

والسَّنَدُ الإخبارُ عن طريقِ   متنٍ كذا الإسنادِ لِذا فريقِ

ومنها المَتْنُ: وهو ما انتهى إليه السَّنَدُ.

ومنها الحديث: وهو ما أُضيف إلى النبي، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أو وصفٍ خَلقيٍ. قال الجلال السُّيُوطيُّ في [ألفيته]:

والمتن ما انتهى إليه السندُ   مِنَ الكلامِ والحديثِ قَيَّدُوا

بما أُضيف للنَّبِيِّ قولاً أَوْ   فعلاً وتقريراً ونحوها حكَوْا

ومنها الخبر: وهو مُرَادِفٌ للحَدِيثِ.

ومنها الأثر: وهو الأحاديثُ مرفوعةً كانت أو موقوفة. قال السُّيُوطيُّ

بعد الأبيات السابقة:

وقِيلَ لا يخْتَصُّ بالمرفوعِ   بل جاءَ للموقوفِ والمقطوعِ
فهو عَلَى هذا مُرادفُ الخبرْ   وشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الأَثَرْ

ومنها السُّنَّة: وهي مُرَادِفَةٌ للحديثِ أيضاً.

ومنها الإِسْنَادُ: وهو رفع الحديث إلى قائله. قال الطيبي: السَّند والإسناد متقاربان، لاعتماد المحدِّثين في صحة الحديث وضعفه عليهما.

ومنها المُسْنَد: بفتح النون، وله ثلاث اعتبارات: الأوَّل ما أُضيف للنَّبيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من قولٍ أو فعلٍ الخ التعريف. الثاني الكتاب الذي جُمِعَ فيه ما أسنده الصحابة ورووه. الثالث يُطلَق ويُرَاد به الإسناد.

ومنها المُسنِد: بكسر النون، وهو مَنْ يروي الحديث بإسناده عَلِمَ به أو ليس له إلا مجرَّد الرِّواية، وسُمي الصَّغير وهو المبتدئ.

ومنها المُحَدِّث: وهو مَنْ تحَمَّل رواية الحديث واعتنى بدرايته.

ومنها الحافظ: وهو من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو تعددت الطرق والأسانيد.

ومنها الحُجَّة: وهو من أحاط بثلاث مائة ألف حديث.

ومنها الحاكم: وهو مَنْ أحاطَ بجميع الأحاديث المروية.

نكتة: أخرج ابنُ أبي حاتمٍ في كتابِ [الجرحِ والتَّعديلِ] عن الزُّهْريِّ، أنه قال: "لا يُولَد الحافظُ إلا في كلِّ أربعين سنة". واللَّه أعلم.

واعلم أنه ينبغي لطالب الحديث عند شروعه في طلبه أن يقرأ في مصطلح أهله شيئاً، كـ[كتاب ابن الصَّلاح]، أو [ألفية العراقي]، أو [ألفية السيوطي]، و[الهداية] لابن الشَّمس الجزري، وأقلَّ ما يكفي في ذلك مثل هذا الكتاب.

فائدة: موضوع هذا العلم ذات النبي، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من حيث أنَّه نبيّ. وغايته الفوز بسعادة الدَّارين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْـدَأُ بِالحَمْـدِ مُصَـلِّياً عَلَـى مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلَا
وَذِي مِـنْ أَقْسَـامِ الحَـدِيثِ عِـدَّهْ وَكُـلُّ وَاحِـدٍ أَتَـى وَحَـدَّهْ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بدأ بها للخبر، وهو «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ». وثنَّا بالحمد بدءًا مجازياً للأثر. فقال: (أَبْدَأُ) بعد البسملة، (بِالحَمْدِ) للَّه، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبَّ أَنْ يُحْمَدَ». (مُصَلِّياً) ومُسَلِّمًا حال (عَلَى مُحَمَّدٍ) مُشتقٌّ من اسمه تعالى المحمود، (خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا). وفِي [التِّرْمِذِيِّ]: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ آدَمَ فَمَنْ دُونَهُ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي». (وَذِي) إشارة إلى مَخِيلٍ في الذِّهن إنْ كان قَبْل التَّأليف. (مِنْ) تبعيض، (أَقْسَامِ) علم (الحَدِيثِ) المتقدِّم تعريفه، (عِدَّهْ) نحو أربع وثلاثين، وهو جل أنواع الحديث، وأراد بالأقسامِ هُنا ما يَشْمل الأنواع المندَرِجة تحت الأقسام، وإلا فأقسام الحديث ثلاثةٌ، كما قال الزَّينُ العراقيُّ في [ألفيته]:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ إلى صَحِيحٍ وَضِعيفٍ وَحَسَنْ

(وَكُلُّ وَاحِدٍ) منها (أَتَى) في النظم، (وَحَدَّهْ) أي مع ذكرِ حَدَّهُ أو مثال عن الحَدِّ، وهو ما دلَّ على ماهيةِ الشَّيءِ أي حقيقته الذاتية.

الصَّحيحُ

أوَّلُهَا (الصَّحِيحُ) وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَذّ أَوْ يُعَلّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

(أَوَّلُهَا) أي الأقسام، (الصَّحِيحُ) المجمع على صحَّته عند المحدِّثين، (وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ). قال السَّخاويُّ: "الاتصال هو سَماع راوٍ لذلك المروي ممَّنْ فَوقَه". (وَلَمْ يُشَذّ) بشين وذال معجمتين، (أَوْ يُعَلْ) أي لم يدخله شذوذٌ ولا علةٌ قادحةٌ. (يَرْوِيهِ) أي ينقله، (عَدْلٌ) وهو من له ملكة تحمُّله على مُلازَمةِ التَّقْوَى والمُروءة، والمراد عدل الرِّواية، وهو: المُسْلِم، البالغ، العاقل، السَّالم من الفِسْقِ: وهو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة. (ضَابِطٌ) إمَّا في صَدْرِهِ: وهو أن يُثَبِّتَ الرَّاوِي ما سمعه بحَيْثُ يتمكَّن مِنْ استحضاره مَتَى شَاءَ، أو في كتابه: وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصَحَّحه إلى أنْ يؤدِّيَ منه، والمراد به الضَّبط التَّام. (عَنْ مِثْلِهِ) في العدالة والضبط التَّام إلى أن ينتهي إلى النَّبيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو إلى الصَّحَابيِّ أو مَنْ دونه. (مُعْتَمَدٌ) كلٌّ منهم من أوَّلِ السَّنَدِ، (فِي ضَبْطِهِ) في الصَّدرِ، (ونَقْلِهِ) في كتابه. واعلم أنَّ أصَحَّ الحديث ما اتفقَ عليه البُخَاريُّ ومُسْلِمٌ، ثم ما انفرد به البُخَاريُّ ثم مُسْلِمٌ ثم ما كان على شرطهما وإن لم يروياه، والمراد ما رواه دونهما أو مثلهما، ثم شرط البُخَاريِّ ثم شرط مُسْلِمٌ ثم شرط غيرهما. واعلم أن البُخَاريُّ يشترط اللِّقاء، ومُسْلِمٌ اكتفى بالمُعَاصَرةِ.

الْحَسَنُ

وَ(الْحَسَنُ) المعْرُوفُ طُرُقَاً وغَدَتْ   رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

وَ(الحَسَنُ) [ما اتَّصَلَ بنقل] عَدْلٍ قلَّ ضبطه غير شَاذٍّ ولا مُعَلٍ وهو نوعان الأوَّل حَسَنٌ لذاتِهِ وهو (المعْرُوفُ طُرُقَاً) أي المعروف رجال طُرُقِهِ (وغَدَتْ) واشتهرت (رِجَالُهُ) عدالةً وضبطاً لكن (كَالصَّحِيحِ) أي لا كرجالِ الصَّحيح (اشْتَهَرَتْ) بل أقلّ اشتهارًا، في ذلك قالَ ابنُ الصَّلاحِ: "الحسنُ لِذَاتِهِ ما اشتهرت رواتُهُ بالصِّدقِ والأمانةِ ولم تَصِلْ في الحفظ والإتقان رتبةَ رجال الصَّحيح". والثَّاني: الحَسَن لغيره، وعرَّفَهُ ابنُ الصَّلاح بأنه ما كان في إسنادِهِ مَسْتُورٌ لم يُتَحقَّقْ أهْلِيَّتُه غير أنَّه ليسَ مغفّلاً ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا مُتَّهَمَاً بالكَذِبِ فيه ولا نُسِبَ إلى فِسْقٍ واعْتُضِدَ بمُتابعٍ أو شَاهِدٍ ولا بُدَّ فيهما من السَّلامَةِ من الشُّذُوذ والعِلّة القَادِحَةِ. واعلم أن الحَسَن بِقِسْمَيْهِ مُلْحَقٌ في الاحتجاج بالصَّحِيحِ، قَالَ الزَّيْنُ العِرَاقِيُّ في ألفِيَّتِهِ:

وَهْوَ بِأَقْسَامِ الصَّحِيحِ مُلْحَقُ   حُجِيَّةً وَإِنْ يَكُنْ لَا يُلْحَقُ

الضَّعِيفُ

وكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصُرْ   فَهْوَ (الضَّعِيفُ) وَهْوَ أَقْسَامٌ كُثُرْ

(وكُلُّ مَا) وَرَدَ وكان عن (رُتْبَةِ الحُسْنِ) وأولى عن رتبة الصحيح، (قَصُرْ) أي انحط، (فَهْوَ) الحديث (الضَّعِيفُ). قال السَّخَاوِيُّ: "وتتفاوت درجاته في الضَّعْفِ بحسب بعده من شُروطِ الصَّحَّة، كما تتفاوت درجات الصَّحيح بحسب تمكُّنه منها". (وَهْوَ أَقْسَامٌ) أيْ أنواعٌ مُنْدَرِجَةٌ تَحْتَه. قال العِرَاقيُّ: "منها ما له لقبٌ خاصٌ كالموضوع، والمقلوب والمنكر". (كُثُرْ) جدًّا، قال العِرَاقِيُّ في [ألفيته]:

وَعَدَّهُ البُسْتِيُّ فِيمَا أَوْعَى   لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعَا

والحاصِل أنَّ الفَاقِد شَرْطًا من شُروطِ القَبُولِ السِّتَّةِ، وهي: اتِّصالُ السَّندِ، والعدالةُ، والضَّبْطُ، وفقدُ الشُّذُوذِ، وفقدُ العلَّةِ القادِحةِ، والعاضِدُ عِنْدَ الاحتياجِ إليه، هو الضَّعِيفُ. قال السُّيُوطيُّ في [ألفيته]:

وَلِلقَبُولِ يُطْلِقُونَ جَيِّدَا   وَالثَّابِتَ الصَّالِحَ وَالمُجَوَّدا
وَهَذِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنْ   وَقَرَّبُوا مُشَبَّهَاتٍ مِنْ حَسَنْ
وَهَلْ يُخَصُّ بِالصَّحِيحِ الثَّابِتُ   أَوْ يَشْمَلُ الحُسْنَ نِزَاعٌ ثَابِتُ

الْمَرْفُوعُ وَالْمَقْطُوعُ

وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ (الْمَرْفُوعُ) وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)

(وَمَا) أي الحديث، (أُضِيفَ) أي نَسَبَهُ صَحَابيّ أو تابعيّ، أو مَنْ بَعْدَهُما وإلى الآن كما قال شيخ الإسلام. (لِلنَّبِيِّ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قولاً أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً صريحاً، أو حكماً، اتصل إسناده أم لا هو. (المرْفُوعُ) وسُمِّيَ به لارتفاع نسبته بإضافته إلى النَّبيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو داخل فيه المتّصل والمنقطع والمرسل والضعيف والمعتل والمعلق، دون الموقوف والمقطوع.

(وَمَا) أُضيف ونُسِب قولاً وفعلاً، (لِتَابِعٍ) أو مثله مَن دونه [كما] قال الحافظ ابن حجر (هُوَ) الخبر، (المَقْطُوعُ) متى خلا عن قرينة الرفع والوقف.

فائدة: المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث السَّنَد، وطبقات التَّابعين خمسة عشر طبقة.

الْمُسْنَدُ وَالْمُتَّصِل

وَ(الْمُسْنَدُ) الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ ... رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَـ(الْمُتَّصِلْ)

(وَالْمُسْنَدُ) بضم الميم وفتح النون، والمراد به هنا الحديث. (الْمُتَّصِلُ الإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى) ينتهي السَّنَدُ إلى (الْمُصْطَفَى) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خاصَّة. (وَلَمْ يَبِنْ) أي لم ينفصل ولم ينقطع. قال الخطيب: "هو عند أهل الحديث ما اتَّصلَ إسنادُهُ مِنْ راوِيهِ إلى منتهاه".

(وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ) ومَن فوقه، (يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ) إلى منتهاه، سواء كان الاتصال (لِلْمُصْطَفَى) عليه الصَّلاة والسَّلام، أو الصَّحابي موقوفاً عليه، (فَالْمُتَّصِلْ) ويقال له الموصُول والمؤتَصِل بالفكِّ والهَمْزِ.

الْمُسَلْسَلُ العَزِيزُ الْمَشْهُورُ

(مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَأَنِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا
(عَزِيزٌ) مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَهْ ... (مَشْهُورٌ) مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ

(مُسَلْسَلٌ) من الأحاديث ما اتَّفَقَتْ رواتُهُ على صفةٍ أو حالةٍ أو كيفيةٍ. (قُلْ) في رسمه باعتبار الرواة، (مَا عَلَى وَصْفٍ) واحدٍ، (أَتَى) به راويه قولياً كان الوصف، (مِثْلُ أَمَا وَاللَّه أَنْبَأَنِي) أي أخبرني، (الْفَتَى) أي العَدْل الضَّابِطُ، ومن القَوْلِي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ». فإنه مُسَلْسَلٌ يقول كل من رواه: «إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ». أو كان الوصف فعلياً، وأشار إليه النَّاظم بقوله: (كَذَاكَ) أي من المسلسل، (قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا) ثم يفعل الآخر مثل ذلك أي القيام، (أَوْ) قال (بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي) الحديث، (تَبَسَّمَا) بألف الإطلاق. ومنه أي من الفِعْلِيّ قول أبي هريرة: «شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ». فإنه مُسلسلٌ بتشبيك كل منهم بيدي مَنْ روى عنه. أو فعلياً قولياً كما في حديث أنسٍ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ. قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدَرِ... الخ». فإنه مسلسلٌ بقبض كل منهم على لحيته، مع قوله

ذلك. قال ابنُ الصَّلاحِ: "وأنواع التَّسَلْسُل لا تنحصر".

(عَزِيزٌ) أي الحديث العزيز، (مَرْوِيُّ اثْنَيْنِ أوْ) مروي، (ثَلَاثَهْ) ولو من طَبَقَةٍ واحدةِ. والحاصِل أنَّهُ هو الَّذي لا يرويه أقلَّ مِنْ اثنينِ عن أقلّ مِنْ اثنين. مثاله ما رواه الشَّيْخَان [من حديث أنسٍ، والبُخَارِيُّ]، من حديث أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ». الْحَدِيث. رواه عن أنسٍ قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبةُ وسعيدُ، ورواه عن عبد العزيزِ إسماعيلُ بن عَلِيَّة وعبدُ الوارِث، ورواهُ عن كلِّ جماعةٌ.

(مَشْهُورٌ) أي الحديث المشهور، (مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا) زائدة. (ثَلَاثَهْ) كأربعة، كذا عرّفه المـؤَلِّف، والذي في [النُّخبة] وغيرها، ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، والمشهور جعله الحافظ ابن حجر المستفيض.

فائدة: وينقسم المشهور إلى أقسامٍ: أعلاها المتواتر وهو أرفع الحديث، وحدّه ما رواه جمعٌ عن جمعٍ، بلا حصر عدد معين ولا صفة مخصوصة، كحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ». فقد رواه من الصَّحَابَةِ مائة واثنان، منهم العشرة المبشَّرونَ بالجَنَّةِ، وكحديثِ مسح الخُفِّ، فقد رواه سبعون من الصَّحَابَةِ، منهم العشرة أيضًا.

المُعَنْعَن والمُبْهَم

(مُعَنْعَنٌ) كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ   (وَمُبْهَمٌ) مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

(مُعَنْعَنٌ) وهو ما رواه بلَفْظِ عَنْ دون بيانٍ للحديثِ والإخبارِ والسَّماعِ. (كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ) وقد استغنى عنه بهذا المثال، والَّذِي عليه جمهور المُحدِّثين أنَّ المعَنْعَن من قبيل الإسناد المتَّصل، بشَرْطِ ثُبوت ملاقاة [الرَّاوي] لمن رواه عنه بالعَنْعَنَةِ، ولم يَكُنْ المُعَنعِن مُدّلِّسًا، وهذا مذهب البُخاريُّ وشيخُه ابن المديني، ومسلمٌ ومعه بعض اكتفوا بالمعاصرة.

تنبيه: مثل المعَنْعَن فيما ذُكِر المؤنَّن، بتشديد النُّون الأولى: وهو ما فيه أنَّ بالفتح والتشديد نحو، أنَّ فلانًا قال كذا.

(وَمُبْهَمٌ) أي الحديث المبهم، (مَا) أي الإسناد الَّذِي، (فِيهِ رَاوٍ) مجهول، (لَمْ يُسَمْ) أي والمبهم الذي فيه راو لم يسم، ويعرف المبهم بمجيئه مصرحاً به من بعض طُرُقِهِ، وفي [النُّخْبَةِ]: لا تقبل طرق الراوي ما لم يسمّ، مثال ذلك ما رواه الشَّيْخَان مِنْ حَدِيثِ عَائِشَة، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ غُسْلِهَا فِي الْمَحِيضِ، فَقَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا» الحديث. فهذه المرأة هي أسماء، كما في رواية مُسْلِمٍ، ومن المُبْهَم نحو ابن فلان، وعم فلان، وعمَّة فلان، وغير ذلك.

العَالِي وَالنَّازِل

وكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا) وَضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ (نَزَلَا)

(وكُلُّ مَا) أي وكلّ إسنادٍ، (قَلَّتْ رِجَالُهُ) أي عدد رجال إسناده، (عَلَا) أي ارتفع، وهو العالي، وقسّمُوه خمسة أقسام: الأوّل: إسناده إلى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بذلك العدد القليل، والنِّسبة إلى سندٍ آخرٍ يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، وهذا العلو المطلق. ثانيها: أن ينتهي إلى إمام من أئمة الحديث، في صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كشُعْبَة ومالكٍ والشَّافعيّ والبُخَارِيّ ومُسْلِمٍ، وهذا هو العلو. ثالثها: وهو العلو النِّسْبِي، وهو العلو المقيَّد بالنِّسبة إلى رواية [الصَّحِيحَين] مثلاً، والسِّتَّة أو الأربعة. رابعها: تقدم وفاة الرَّاوي عن شيخٍ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ. خامسها: علو الإسناد لتقدُّم السَّماع عن شيخه، والرَّاوي سمع من رفيق شيخه، فالأوَّل أعلى وإن تقدَّمت وفاة الشَّيْخِ. (وَضِدُّهُ) أي ضد العالي، وهو ما كَثُرَتْ رجالُه، (ذَاكَ) السَّنَد، (الذِي قَدْ نَزَلَا) لبُعْدِهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو المعروف عندهم بالنَّازل، قال ابن المِديني وغيره: "النُّزُول شُؤمٌ". وله خمسة أقسام كالعالي. فائدة: الإسنادُ مِنْ خَصَائِص هذه الأُمَّة، قال ابن المبارك: "الإسنادُ مِنْ الدِّين، ولو لا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء". وقال الثَّوْرِيُّ: "الإسنادُ سلاحُ المؤمن". وقال مُحَمَّدُ بن أسلم الطُّوسِيّ: "قربُ الإسنادِ قربةٌ إلى اللَّهِ". وقال ابن حنبل: "طلبُ الإسناد العالي سُنَّةٌ عَمَّنْ سلف".

الْمَوْقُوفُ وَالْمُرْسَلُ وَالْغَرِيبُ

ومَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ
(وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(ومَا أَضَفْتَهُ) أي الحديث الذي نسبتَه، (إِلَى) أحدٍ من (الأَصْحَابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَصَرْتَه عليهم، فلم تتجاوز به عنهم إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (مِنْ قَوْلٍ وَ) من (فِعْلٍ) ونحوهما، وخلا عن قرينة الرَّفْعِ، (فَهْوَ (مَوْقُوفٌ) أي فحديث موقوف، (زُكِنْ) أي عُلِم، سواءٌ اتّصل إسناده إليه أم انقطع، وقد يَقِفُونَهُ على غير الصَّحَابَةِ، لكن يُشْتَرَط القَيْدُ به.

(وَمُرْسَلٌ) ويجمع على مراسيل ومراسِل، وهو الحديث الذي (مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ) سواء كان المُسْقِط له تابعيٌّ أو دونه، وقَيَّدَهُ البعضُ بالتَّابِعِيِّ الكبير. قال الزَّيْنُ العِرَاقِيُّ في [أَلْفِيَتِهِ]:

مَرْفُوعُ تَابعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أو قَيِّدْهُ بِالْكَبِيرِ

فائدة: الصَّحَابِيُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مؤمناً ومات على ذلك. واعلم أنه قد أُختُلف في الاحتجاج به، فاحتج به قومٌ وأبى ذلك قومٌ.

(وَقُلْ غَرِيبٌ) أي وقُلْ في حَدِّ الحديث الغريب، (مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ) قال شيخ الإسلام في تعريفه: "هو ما بروايته انفرد الرَّاوي عن كلِّ أحدٍ، إما بجميع المتن أو ببعضه أو ببعض السَّنَد".

المُنْقَطِعُ والمُعْضَلُ والمُدَلَّسُ

وَكُــلُّ مَــا لَــمْ يَتَّصِــلْ بِحَــالِ ... إِسْــنَادُهُ (مُنْقَطِــعُ) الأَوْصَــالِ
(وَالـمُعْضَلُ) السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَانِ ... وَمَــا أَتَــى (مُدَلَّسًــا) نَوْعَــانِ
الأَوَّلُ الإِسْــــقَاطُ لِلشَّــــيْخِ وَأَنْ ... يَنْقُــلَ مِمَّــنْ فَوْقَــهُ بِعَــنْ وَأَنْ
وَالثَّانِي لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ... أَوْصَــافَهُ بِمَــا بِــهِ لَا يَنْعَــرِفْ

(وَكُلُّ مَا) أي الحديث، (لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنَادُهُ) بأن سَقَطَ قبل الصَّحابيّ من إسناده راوٍ واحدٍ فقط في الموضِعِ الواحدٍ من أي مَوضِعٍ كان، وإنْ تعدَّدَت المواقع بحيث لا يزيد السَّاقط في كلٍّ منها عن واحدٍ فهو خبر. (مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ) من موضع واحد أو مواضع بحسب السَّاقِط فيَدخُل فيه المرسَل والمعضَل والمعلَّق.

(وَالـمُعْضَلُ) بفتح الضَّاد، قال شيخ الإسلام: "واعلم أن المعضَل يقال للمُشْكِل أيضاً، وهو حينئذٍ بفتح الضَّاد وكَسْرِها". (السَّاقِطُ مِنْهُ) أي من سنده، (اثْنَانِ) فصاعداً من الموضع الواحد أي موضعٍ كان، وإن تعدَّدَت المواضع.

نكتة: ومنه قسمٌ ثانٍ، وهو حذف النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصَّحَابِيِّ معًا، ووقف المتن على التَّابِعِيِّ. قال الزَّينُ العراقيُّ في [ألفيته]:

وَالـمُعْضَلُ السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَانِ ... فَصَـاعِدًا وَمِنْـهُ قِسْـمٌ ثَـانِ
حَـذْفُ النَّبِـيِّ وَالصَّـحَابِيِّ مَعًـا ... وَوَقْـفُ مَتْنِـهِ عَلَـى مَـنْ تَبِعَـا

مثاله كقَولِ الأعمَشِ عن الشَّعْبيَّ يقال للرَّجل يوم القيامة [عَملتَ] كذا وكذا، فيقول ما عملته فيُخْتَم على فيه فتنطق جوارحُهُ أو لسَانُه ... إلى آخره. [رواه الحاكم]. وقال عقبه: "أعضله الأعمش وهو عند الشَّعْبِيِّ متَّصلٌ مُسنَدٌ". رواه مُسْلمٌ في حَديثٍ طَويلٍ.

(وَمَا أَتَى) أي حال كونه، (مُدَلَّسًا) بفتح اللام المشدّدة وهو مأخوذ من الدَّلَسِ بالتحريك: وهو اختلاط الظلم، سُمِّيَ بذلك لاشتراكها في الخفا. (نَوْعَانِ) كما قال ابنُ الصَّلاحِ والنَّوَوِيُّ. (الأَوَّلُ) تدليس الإسناد وهو كما قال البزَّارُ وابن القطَّانِ أن يَروِي عَمَّنْ سَمِعَ منه ما لم يسمع منه كما أشار إليه النَّاظِمُ بقوله. (الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ) الذي حدّثه من الثِّقاتِ لصِغَرِهِ أو لكَونِهِ من الضَّعَفَاءِ ولو عند غيره فقط. (وَأَنْ) بفتح الهمزة، (يَنْقُلَ عَنْ) شيخ شيخه أو (مَنْ فَوْقَهُ) وإن عُرِفَ له منه سَمَاعٌ، (بِعَنْ وَأَنْ) ونحوهما ممَّا لا يقتضي اتصالاً لِئلَّا يكون كَذِباً. ومن تدليس الإسناد أن يسقط أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ، ويفعله أهل الحديث كثيراً، مثاله ما قاله ابن خَشْرَم: كنا عند ابن عُيَيْنَة، فقال "الزُّهري"، فقيل له سمعت منه؟، قال: "لم أسمع منه، ولا ممَّن سمع منه، حدثني به عبد الرزَّاق، عن مَعْمَر، عن "الزُّهريَّ"، وسَمَّى هذا النَّوع ابن حجر تدليس القطع. ومنه تدليس العطف وهو أن يصرح بالحديث عن شيخٍ له، ويعطِف بشيءٍ آخر له، ولا يكون سمع ذلك المرويّ منه وغير ذلك. (وَالثَّانِي) تدليس الشيوخ وأمره أخفّ من الأوَّلِ، قال ابن

الصَّلاح ذلك أنه (لَا يُسْقِطُهُ) أي شيخه الذي سمع منه، (لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفْ) أي لكن يصِفه بوصف غير المشتهر به، من اسمٍ أو كنيةٍ أو لقبٍ أو نسبةٍ إلى قبيلةٍ أو بلدةٍ أو صفةٍ أو نحوها، كي يُوعِر معرفة الطَّريق على السَّامع منه، كقول أبي بكر بن مجاهد المقري: "حدثنا عبد اللّه بن أبي عبد اللَّه" يريد به الحافظ عبد اللَّه بن أبي داؤود السّجستاني، قال ابن الصَّلاح: "وفية تصنّع للمروي عنه".

وقد صنَّف ابن حجر فيهم تعريف أهل التَّدليس لمراتب المصوفين بالتدليس. وهذا كلّه في الإسناد وأما في المتن فالتَّدليس حرامٌ. قال الشَّافِعيُّ من باب المبالغة والزجر: "من عُرِف بالتَّدليس مرَّةً ما يُقبَل منه ما يُقبَل من أهل النَّصيحة حتى يقول حدَّثني أو سمعته".

الشَّاذُّ والمقْلوبُ

وَمَــا يُخَــالِفْ ثِقَــةٌ بِــهِ الــمَلَا فَـ(الشَّاذُّ) وَ(المَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلَا

إِبْــدَالُ رَاوٍ مَــا بِــرَاوٍ قِسْــمُ وَقَلْــبُ إِسْــنَادٍ لِــمَتْنٍ قِسْــمُ

(وَمَا يُخَالِفْ) راوٍ، (ثِقَةٌ) بزيادةٍ أو نقصٍ في المتْنِ أو السَّنَدِ، (بِهِ المَلَا) بالإسكان للوزنِ، أي الجماعةِ الثِّقَات فيما روَوهُ، وتعذَّرَ الجمعُ بينَهُمَا. (فَالشَّاذُّ) أي فهو الحديث الشَّاذّ، كما قال الشَّافِعيُّ، قال الزَّيْن الْعِرَاقيُّ:

وَذُو الشُّذُوذِ مَا يُخَالِفُ الثِّقَهْ فِيهِ المَلَا فَالشَّافِعيُّ حَقَّقَهْ

مثاله في السَّنَدِ ما رواه التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائيُّ وغيرُهُما، من طريقِ ابن عُيَيْنة، عن عمرو بن دينارٍ، عن عوسَجةَ، عن ابن عباسٍ، «أَنَّ رَجُلًا تُوُفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلَّا مَوْلًى هُوَ أَعْتَقَهُ» الْحَدِيثَ. فإنَّ حمَّاد رواه عن عمرو عن عَوسَجة، ولم يذكر ابن عباس لكن تابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ ابنُ جُرَيْجٍ وغيرُهُ. قال أبو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عُيَيْنَةَ". فحمَّاد مَعَ كونِهِ من أهْلِ العَدالةِ والضَّبْطِ رجَّحَ أبو حاتمٌ روايةَ من هُمْ أكثر عَدَداً منه. ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ». فإنه من جميع طُرُقِهِ بِدُونِها، وإنَّما جَاءَ به مُوسَى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، فحديث موسى شَاذّ لكنَّه صحَّحَه ابنُ حبَّان والحاكِمُ، ولعلَّه لأنها زيادة ثقة غير مُنافِية.

أي (وَ) الحديثُ، (الـمَقْلُوبُ) وهو تبديل من يعرفه بروايةِ حديثِهِ بغيـرِه، وهُوَ (قِسْمَانِ) كلاهما عمداً في السَّنَدِ، (تَلَا) أي تَبِعَ الشَّاذَّ [في] هذه المنظومةِ المقلوبُ، وهو (إِبْدَالُ رَاوٍ مَّا) مشهور به، (بِرَاوٍ) آخر مكانه من طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه. (قِسْمُ) أي قسم الأوَّل. مثاله حديثٌ رواه عمرو بن خالد الحرَّاني عن حمَّادٍ بن عمرو النَّصيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا لَقِيتُمْ الْمُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلَا تَبْدَؤُهُمْ بِالسَّلَامِ». فهذا الحديث مقلوبٌ، قَلَبَهُ حمَّاد بن عمرو أحد المتروكين، يُغْرِب به، وإنَّما هو معروف بسهيلٍ بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، كما في [مُسْلمٍ]، ولا يُعْرَف عن الأعمش ولذلك كَرِهَ أَهْلُ الحديثِ تَتَبُّع الغرائب.

(وَقَلْبُ إِسْنَادٍ) تامٍّ، أي نقله عن متن وجعله (لِـمَتْنٍ قِسْمُ) آخر مروي بسَنَدٍ آخر، ويُجعل المتن المنقول منه الإسناد لإسنادٍ آخر، بقصد امتحان حفظ المحدِّث، واختياره هل أختلط أم لا، وهل يقبل التلقين أو لا، وهذا الثاني يفعله المحدِّثون كثيراً كما وقع للبُخاريِّ حين قَدِمَ بغداد، وامتحنه مُحدِّثوها بمائةٍ، وخلطوا أسانيدها فعرف ذلك فرفعوه وأكرموه. قال الزَّينُ العَراقيُّ في [ألفيته]:

وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنِ ... نَحْو امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الفَنِّ
فِي مائَةٍ لَمَّا أَتَى بَغْدَادَا ... فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الإِسْنَادَا

قال الحافظ ابن حجر: "شرط الجواز في هذه المسألة أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة".

فائدة: قد يقع القلب في السَّنَدِ سهواً، كحديث: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قُمْتُ». فقد حدَّثه حجَّاج بن أبي عثمان عن يحيى ابن [أبي] كثير، عن عبد اللَّه بن [أبي] قتادة، عن أبيهِ، عن النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فظنَّه جرير ابن حازم، عن ثابت، فرواه عن أنسٍ، وهو عن يحيى بن [أبي] كثير، كما رواه الأئمة الخمسة من طريقه.

وقد يقع القلب في المتن أيضاً سهواً، وهو قليل، وهو أن يعطي أحد الشيئين ما أشتهر للآخر كحديث: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ». كما في [الصَّحِيحين]، فإنَّه جاء مقلوباً بلفظ «حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ».

الْفَرْدُ وَالْمُعَلُّ

وَ(الْفَـــرْدُ) مَـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةِ   أَوْ جَمْـعٍ أَوْ قَصْـرٍ عَلَـى رِوَايَـةِ
وَمَـــا بِعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا   (مُعَلَّـلٌ) عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُـــرِفَا

(وَالفَرْدُ) وهو قسمان: أولهما الفرد المطلق، وهو أن ينفرد به راوٍ واحدٍ، عن كلِّ أحدٍ، وحكمه سبق في الشَّاذِّ.

وثانيهما الفرد المقَيَّد بالنسبة إلى جهة خاصة، وهو المراد بقوله (مَا قَيَّدْتَهُ) أنت، (بِثِقَةِ) براوٍ ثقةٍ، كقولك في حديثِ «أَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى، وَالْفِطْرِ بِقاف، وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ». لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد المازني، فقد انفرد به عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه، عن أبي واقد الليثي، عن النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(أَوْ) قيدته برواية، (جَمْعٍ) من بلد معينٍ كمَكَّة والبصرة ومصر، وغير ذلك. (أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ) معينة، مثال ذلك حديث أبي سعيد الخُدْريّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أبو داود، وهو قوله: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ». قال الحاكمُ: "إنَّ أهل البصرة تفرّدوا بذِكْرِ الأمر فيه من أول الإسناد". قال ابن دقيق العيد: "إذا قيل في حديث تفرّد به فلان عن فلان، احتمل أن يكون تفرُّداً مطلقًا، وأن يكون تفرَّد به عن هذا المعَيَّن خاصَّة، فيكون مروياً عن غير ذلك المعَيَّن".

(وَمَا) من الحديث، (بِعِلَّةٍ) خَفِيَّةٍ من عِلَلِهِ في سَنَدٍ أو مَتْنٍ فيها، (غُمُوضٍ أَوْ خَفَا) وعطف الخفا على الغُمُوضِ مِنْ عَطْفِ التَّفسير، كما قال شيخ

الإسلام، ولعلَّه عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ، طرأت على الحديثِ فأثَّرت فيه أي قَدَحَت في قَبُولِهِ. ((مُعَلَّلٌ) قال السَّخَاويُّ: "ويقال المُعَلّ وكذا المَعْلُول". (عِنْدَهُمُ) أي المُحدِّثين، (قَدْ عُرِفَا) بألف الإطلاق، وتكون العلة الخفية القادحة في الإسناد وفي المتن، ومثالها في الإسناد كالحديث الذي رواه الترمذيُّ وغيرُه، عن موسى بن عُقبة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُريرة مرفوعاً: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا فَكَثَرَ فِيهِ لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ» الحديث. فَإِنَّ موسَى بن إسماعيل رواه عن وَهْب ابن خالد الباهليّ، عن سُهَيلٍ المذكور عن عَون بن عبد اللَّه، وبهذا أعَلَّه البُخَارِيُّ، فقال: "هو مرويٌّ عن مُوسَى بن إسماعيلَ، وأما مُوسَى بن عُقْبَةَ فلا نَعْرِفُ له سَمَاعًا مِنْ سُهَيْلٍ".

ومثالها في المتن كحديث نَفْيِ قراءة البَسْمَلَة في الصَّلاة، المرويّ عن أنسٍ، إذْ ظنَّ بعضُ رُواته حين سمعَ قَولَ أنسٍ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». نفى البسملة، فنقله مُصرَّحاً بما ظنَّه فقال عقب ذلك: "فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسمِ اللَّه الرَّحمنِ الرَّحيمِ". فصار بذلك حديثاً مرفوعاً، والرَّاوِي له مُخطيء في ظنِّهِ، ومن ثَّم قيل المعنى أنهم يبدؤون بأمِّ القرءان قبل ما يقرأ بعدها، لا أنهم يتركون البسملة.

الْمُضْطَرِبُ

وَذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ (مُضْطَرِبٌ) عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

(وَذُو) حديثُ صاحبُ (اخْتِلَافِ سَنَدٍ) من راوٍ واحدٍ، بأن رواه للآخر باختلاف في وصلٍ أو إرسال أو في إثبات راوٍ، أو حذفه أو غير ذلك. (أَوْ) اختلاف (مَتْنٍ) أو اختلافهما معاً فهو حديث (مُضْطَرِبٌ) بكسر الرَّاء، وهو نوعٌ من المعلَّل، إذا لم يترجَّح أحد الرَّوايات على الآخر. (عِنْدَ أُهَيْلِ الفَنِّ) أي فن الحديث. فمثاله في السَّنَدِ حديث السُّترة في الصَّلاة المرويّ بلفظ: «فَإِذَا لَمْ يَجِدْ عَصًا يَنصِبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيخُطَّ خَطًا». فإن إسناده كثير الاختلاف على راويه، وهو إسماعيل بن أُمَيَّة، فقد رواه عن بِشْر بن المفضَّل، عن أبي هريرة، ورواه عن ابن جريرٍ، عن أبي حُريث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وغير ذلك. ومثاله في المتن حديث فاطمة بنت قيسٍ، قالت: سألت النَّبِيّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عن الزَّكاة، فقال: «إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ». فرواه التِّرْمِذِيُّ هكذا، ورواه ابنُ ماجَة عنها بلفظ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ». وقد اضطرب في لَفْظِهِ ومعناه، لكن في سند التِّرْمِذِيِّ راوي ضعيف، ويُحمَل الحقّ في الأَوَّلِ على المُستَحَب، وفي الثَّاني على الواجب.

الْمُدْرَج

وَ(الْمُدْرَجَاتُ) فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

(وَ(الْمُدْرَجَاتُ فِي) في سَنَدٍ أو مَتْنِ (الحَدِيثِ) وسببها تفسير غريب فيه، أو استنباط ما فَهِمَهُ مِنْهُ بَعْضُ رُوَاتِهِ وغير ذلك. (مَا) أي ألفاظ (أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ) صحابياً كان أو مَن دُونه. (اتَّصَلَتْ) بآخر الحديث وهو الكثير. قال الزَّيْنُ العِرَاقيُّ في [ألفيته]:

الْمُدْرَجُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرْ مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَا بِلَا فَصْلٍ ظَهَرْ
نَحْوُ إِذَا قُلْتَ (التَّشَهُّدَ) وَصَلْ ذَاكَ (زُهَيْرٌ) وَ(ابنُ ثَوْبَانَ) فَصَلْ

أو كانت الزيادة في أثنائه أو في أوّله، دون فصل بين الحديث، وبين ذلك الكلام بذكر قائله، فمثال المدرَج آخر الخبر، قول ابن مسعودٍ في حديث تعليم النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، له التَّشهُّدَ في الصَّلاةِ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا (التَّشَهُّدَ، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ». وصله زُهَيْرٌ بن معاوية في الحدِيثِ المرفُوعِ، عند أبي داود وفَصَلَهُ عبدُ الرَّحمن بن ثابتٍ بن ثوبَان، وبيَّن أنّه مُدْرَج، وللمُدْرَج في الأوَّل، والأثناء أمثلة أُخَر في مظانِّها. واعلم أنه لا يجوز تعمُّد الإدراج في سَنَدٍ أو مَتْنٍ، لتضمُّنِهِ عزْوِ القَولِ لغَيرِ قائِلِهِ، نعم ما أُدرِج لتفسيرِ غريبٍ، فَقَالَ شَيْخُ الإسلامِ مُسَامَحٌ فيه، ولهذا فَعَلَهُ الزُّهريُّ وغيرُه من الأئمَّةِ، ونحوه السّيوطيِّ في [ألفيته]:

وَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٌ وَقَادِحُ وَعِنْدَيَ التَّفْسِيرُ قَدْ يُسَامَحُ

الْمُدَبَّجُ والْمُتَّفِقُ والْمُفْتَرِقُ

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ (مُدَبَّجٌ) فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ
(مُتَّفِقٌ) لَفْظًا وَخَطًّاً مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا (الْمُفْتَرِقْ)

(وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ) من الصَّحَابَةِ أو التَّابِعِينَ أو أتباعهم، (عَنْ أَخِهْ) بالقَصْرِ على اللُّغَةِ المشهورة في الأسماءِ الخمسةِ، والمراد عن مُساويه في الأخذ عن الشّيوخ أو فيه، وفي السّن أيضاً ما رواه كل من القرينين عن الآخر فهو حديث (مُدَبَّجٌ) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد الموحّدة، آخره جيم، سمي بذلك من ديباجتي الوجه، وهما الخدَّان لتساويهما أو مقابلتهما كرواية أبي هُريرة عن عائشة وروايتها عنه، ورواية الزُّهري عن أبي الزُّبير، ورواية أبي الزُّبير عنه، وكرواية مالكٍ عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عنه، وكرواية أحمد عن ابن المديني، ورواية ابن المديني عنه، وهذا مثال للأربعة الطبقات المتقدِّمة. (فَاعْرِفْهُ حَقًّا) أي المُدبَّج، (وَانْتَخِهْ) أي اقصده وافتخر به.

فائدة: إذا انفرد أحد القرينين بالرِّوايةِ، عن الآخَر فهو غير مُدَبَّج.

(مُتَّفِقٌ) بكسر الفاء، (لَفْظًا وَخطًّاً) أي ما اتفق في الاسم أو في الكنية أو اسم الجدِّ أو اسم الأب أو النسبة. (مُتَّفِقْ) في الاصطلاح، (وَضِدُّهُ) أي ضد المتَّفِق، (فِيمَا ذَكَرْنَا) من الاتفاق لفظاً وخطاً، (المُفْتَرِقْ) بكَسْرِ الرَّاء، وأرادَ بالضِّدِّ هنا مُسَمَياته متفرِّقة، بأن يكون كلّ منهما لشَخْصٍ مع اتفاقهما

في اللَّفظِ والخَطّ، هنا قال العِرَاقِيُّ وغيرُه: "المُتَّفِق والمُفْتَرِق ما اتفق لفظُه، وافترقت مُسَمَّياتُه، فهو مِنْ قَبيلِ المشترِك اللَّفظيِّ".

واعلم أنَّ من المهِمِّ معرفة المتَّفِق، وهو ما اشتبه أمرُه لتعاصُرٍ أو اشتراكٍ في شُيوخٍ، كالخليل بن أحمد سِتَّة. الثاني ما اتفق اسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، كأحمد بن جعفر بن حمدان [أربعة]. الثالث الاتفاق في الكُنيةِ والنِّسبة، كأبي عمران الجَوْني بفتح الجيم اثنان. الرَّابع الاتفاق في الاسم وكُنية الأب، كصالح بن أبي صالح أربعة. الخامس عكسه، كأبي بكر بن عَيَّاش ثلاثة. السَّادس في الاسم واسم الأب، كمُحَمَّد بن عبد اللَّه الأنصاريّ اثنان. السَّابع في اسم أو كُنية فقط، أو يُطْلَق الإسناد من غير ذِكْرِ أبيه أو غيره، ممَّا اشتهر به عن المشَارِك ممَّا يرويه، فيُشْكِل الأمرُ فيه، كعَبدِ اللَّهِ، فإن كان بمكةَ فابنُ الزبير، أو بالمدينة فابنُ عُمَر، أو بالكوفة فابنُ عَبَّاس، أو بالشَّام فابنُ عَمْرو بن العاص. أو كأبي حمزة الكِسَائيَّ بالحاء والزاي، عن ابن عباس إذا أُطلِق. الثَّامِن الاتفاق في لفظِ النِّسْبَة، ويفترقان مِنْ حَيْثُ أنَّ ما نُسِبَ إليه أحدهما غير ما نُسِبَ إليه الآخر، كالحَنَفِيّ نسبة إلى القبيلة، والحَنَفِيّ نسبة إلى المذهَبِ، وفرّق جماعةٌ من أهلِ الحديثِ بينَهُمَا، فزاد بالنِّسْبَةِ إلى المذهَبِ ياء تَحتيَّة.

الْمُؤْتَلِفُ والْمُخْتَلِفُ

(مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ   وَضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الْغَلَطْ

(مُؤْتَلِفٌ) وهو فنٌّ مُهِمٌ يُحْتَاج إليه في معرفة، (مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ) ولفظه مختلف نحو سَلّام بتشديد اللّام وهو الأكثر، وسَلَام بتخفيفها كعبد اللَّه بن سَلَامٍ الصَّحَابِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونحو عِسْل بكسر أوّله وسكون ثانيه وهو كثيرٌ، وعَسل بفتحها وليس منه إلا ابن ذكوان وغير ذلك، وهذا الفَنّ لا يدخله القياس ولا قبله ولا بعده شَيْءٌ يدُلّ عليه، والتَّصانيف فيه كثيرةٌ، وأكملها كتاب [الاكمال] لأبي نصر بن ماكولا، ونحو [تبصرة المنْتَبِه بتحرير المشْتَبِه] للحافظ ابن حجر. (وَضِدُّهُ) أي ضد المؤتلف، (مُخْتَلِفٌ) وهو الذي لم يتَّفِق في الخطِّ، إذا عرفتَ حُصُول الاتفاق فيما تقدَّمَ، (فَاخْشَ الْغَلَطْ) والوقوع في التَّصحيفِ في سندِ الحديثِ، يقع في متنِهِ كما وقعَ في سَنَدِهِ، كأن تشدّ مخففاً أو عكسه، أو تُعجِم مُهْمَلاً أو عكسه.

فائدة: كما يقع التَّصحيفُ في سند الحديث يقع في متنه، كما وقع لابن لهيعة فيما رواه عن كتاب موسى بن عقبة إليه، بإسناده عن زيد بن ثابت، « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ». فإنما هو احتجز في المسجد، فصحَّفه ابن لهيعة لكونه أخذ من كتابٍ بغير سماعٍ.

الْمُنْكَرُ وَالْمَتْرُوكُ

(وَالْمُنْكَرُ) انفَرَدْ بِهِ رَاوٍ غَدَا   تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا
(مَتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ   وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدّ

(وَالْمُنْكَرُ) أي الحديث المُنْكَر، (انفَرَدْ) بسكون الدال للوزن، (بِهِ) بروايته، (رَاوٍ) بحيث لا يعرف متنه من روايته، إلا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر، (غَدَا) أي صار (تَعْدِيلُهُ) أي توفيقه، (لَا يَحْمِلُ) أي لا يحتمل، (التَّفَرُّدَا) بألف الاطلاق لكونه وإن كان ثقةً لم يبلغ مبلغ من يُحْمَل تَفَرُّدَه بالخبرِ، مثاله ما رواه النَّسَائيُّ وابن ماجة من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن مُحَمَّد بن قَيْس، عن هِشَام بن عُروةِ، عن أبيه، عن عَائِشَةَ مرفوعاً: «كُلُوا البَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ، وَقَالَ عَاشَ ابْنُ آدمَ حَتَّى أَكَلَ الجَدِيدَ بالخَلَقِ». -بفتحتين- أي بالقدم. فهذا الحديث مُنْكَرٌ كما قال النَّسائي، وابنُ الصَّلاحِ وغيرُهما، فإنَّ راويه أبو زُكَيْر وإن خرَّجَ له مُسْلِمٌ في المتابعاتِ، لم يبلغْ رُتبةَ من يُحتَمَل تفرُّدُه. قال شيخُ الإسلامِ: ولأنَّ معناه ركيكٌ لا ينطبق على محاسِنِ الشَّريعةِ، لأنَّ الشَّيطانَ لا يَغْضَبُ مِنْ [مجرّد] حياةِ ابنِ آدمَ، بل مِنْ حَياتِهِ مُسْلِمًا مُطِيعًا للَّهِ تَعَالى". ومَشَى النَّاظِمُ على أنَّ المنكَرَ بِمَعْنَى الشَّاذ، كما جَرَى عليه ابنُ الصَّلاحِ. إِنَّهما [مفترقان]، كما قال الحافظ ابن حجر، فالشَّاذُّ ما خالَفَ فيه الثِّقةُ مَنْ هُو أوثَق منه، أو تَفَرَّدَ به قليلُ الضَّبْطِ، والمنكرُ ما خالف

فيه المستور والضَّعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله.

(مَتْرُوكُهُ) أي الحديث المتروك، (مَا) راوي (وَاحِدٌ بِهِ) أي بروايته، (انْفَرَدْ) أي توحَّدَ لِعَدَمِ مُوافقةِ غيرُه له مِنْ أهْلِ الحَدِيثِ. (وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ) لتُهْمَتِهِ بالكَذِبِ، أو بِكَوْنِهِ مُخَالِفًا للقَواعِدِ المَعْلُومةِ، أوْ لِتُهْمَتِهِ بِالفِسْقِ أو الغَفْلَةِ أو كَثَرةِ الوَهْمِ. (فَهُوَ كَرَدٌّ) أي كالمردُودِ المكْذُوبِ، لَكنَّه أخفَّ مِنْه كَمَا صَرَّحُوا به، وأفادَه النَّاظِمُ بالتَّشْبِيهِ، قال السُّيُوطيُّ في [ألفِيَّتِهِ]:

وَسَمِّ بِالْمَتْرُوكِ فَرْدًا تُصِبِ   رَاوٍ لَهُ مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ
أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الأَثَرْ   أَوْ فِسْقٌ أَوْ غَفْلَةٌ أَوْ وَهْمٌ كَثُرْ

المَوْضُوعُ

وَالْكِذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَوْضُوعُ   عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (الْمَوْضُوعُ)

(وَالكِذِبُ) أي المكذوب، (الْمُخْتَلَقُ) بفتح اللام بعدها قاف، أي المنكر الَّذِي لا يُنْسَب إليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أصلاً. (الْمَصْنُوعُ) من واضعه (عَلَى النَّبِيِّ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (فَذَلِكَ) هو (الْمَوْضُوعُ) اصطلاحاً قال الزَّينُ العِرَاقِيُّ في [ألفيته]:

شَرُّ الضَّعِيفِ الخَبَرُ المَوضُوعِ   الكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ
وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِيزُوا ذِكْرَه   لِمَنْ عَلِمْ مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهْ

وعلى كلِّ حالٍ لا تَحِلُّ روايتَه للعالِمِ بحالِهِ، في أي معنىً كان مِنْ حُكمٍ أو قصّةٍ أو ترغيبٍ أو ترهيبٍ أو غيرها لخَبَرِ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي، يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». بالتثنية والجمع، ويكفيك الحديث المتواتر المتقدِّم. ويُعرف الوضعُ بإقرارِ واضعه، أو بركاكة ألفاظه، أو بالوقوف على غلطه، وقد صنَّف ابن الجوزي في بيان الموضوعات كتاباً نحو مجلّدين، لكن خرج [عن] موضوعه، بحيث أودع فيه الحَسَن من الحديثِ، والضَّعيفِ الَّذِي لا دليل على وضعِهِ، بل رُبَّما وَضَع فيه الصَّحيح وخطّئوه في ذلك وشنَّعوا عليه. وفيه قال السُّيوطيُّ في [ألفيته]:

وَفِي كِتَابِ وَلَدِ الجَوْزِيِّ مَا   لَيْسَ مِنَ المَوْضُوعِ حَتَّى وُهِّمَا
مِنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَالحَسَنِ   ضَمَّنْتُهُ كِتَابِيَ القَوْلَ الْحَسَنْ
وَمِنْ غَرِيبِ مَا تَرَاهُ فَاعْلَمِ   فِيهِ حَدِيثٌ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمِ

الْخَاتِمَة

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ   سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ   أَقْسَامُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

(وَقَدْ أَتَتْ) هذه المنظومة تمت بهذه، (كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ) أي المصُون في النَّفَاسَةِ وحُسْنِ الصُّنعِ، ولا سِيَّما تضمّنها لهذه الأقسام الكثيرة في ألفاظها القليلة. (سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي) ولم أَقِفْ لَهُ عَلَى ترجمةٍ. (فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ) أي ظهرت أبياتها، أي عِدةُ أبياتها أربعةٌ وثلاثون بيتًا. (أَقْسَامُهَا ثُمَّ) بعد أن أتت بالمقصود، (بِخَيْرٍ خُتِمَتْ) ببنائه للمفعول، وختمها بالخير لاشتمالها على عَمَلِ الخَيْرِ، فأحْسَنَ اللَّهُ إليهِ، وبلَّ رأسَه برَحمةٍ مِنْ لَدَيْهِ.

خاتمة في ذكر بعض فوائد الفنّ:

منها الطَّبَقَة:

وهي في اصطلاحهم عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّن ولِقَاءِ المشايخِ. وذكر ابن حجر أن رواة الحديث على طبقات:

الأولى: الصَّحَابة على اختلاف مراتبهم.

الثانية: كِبار التَّابعين، كابن المسيِّب.

الثَّالثة: من الطَّبقة الوُسْطَى كابن سيرين والحسن.

الرَّابعة: تليها أكثر روايتهم عن كبار التَّابعين، كالزُّهْرِيّ وقتادة.

الخَامسة: الطبقة الصُّغرى منهم من اجتمع بواحدٍ واثنينٍ، ولم يَثبُت لبعضِهِم سماعٌ من الصَّحابَةِ، كالأعمش.

السَّادسة: من الرُّواةِ عاصرَوا الخَامسة، لكن لم يثبُت لهم لقاء أحدٍ من الصَّحْبِ، كابن جُرَيج.

السَّابعة: كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثَّامنة: الطَّبقة الوُسْطَى، كابن عُيَينة.

التَّاسعة: الطَّبقة الصُّغَرى، منهم كالشَّافِعيّ وأبي داود الطَّيالسي وعبد الرَزَّاق.

العاشرة: الآخذين مِمَّن تَبِعَ الأتباع، كالتِّرمذيّ، وأُلحق باقي شيوخ الأئمَّة السِّتَّة.

ومنها معرفة بعض أئمة الرواية ومواليدهم ووفياتهم:

ونبدأ بذكر النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لتتم البركة، فنقول عاش النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثاً وستين سنة، وكذا أبو بكرٍ وعمر وعلي، وكانت وفاته عليه الصَّلاة والسَّلام، يوم الاثنين، لاثنتا عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأوَّل.

وأبو بكر لليلة خلت منه. وقيل غير ذلك.

وعمر سنة ثلاث وعشرين آخر يوم من ذي الحجة شهيدًا.

وعلي في رمضان سنة أربعين.

وأما عثمان بن عفّان فإنه عاش اثنتين وثمانين سنة، ومات في ذي الحجة شهيداً، سنة خمس وثلاثين. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعن باقي الصحابة أجمعين.

ومات أبو عبد اللَّه سفيان بن سعيد الثَّوريُّ سنة إحدى وستين ومائة.

والإمام مالك بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وولد سنة أربع وتسعين. وقيل غير ذلك.

ومات الإمام أبو حنيفة ببغداد، سنة خمسين ومائة.

ومات [الإمام الشافعي] بمصر، سنة أربع ومائتين.

والإمام أحمد بن حنبل وُلِدَ سنة أربع وستين ومائة، ومات ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين.

والإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيُّ وُلِدَ يوم الجمعة بعد الصَّلاة، لثلاث عشر ليلة خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، بقرية خَرْتَنْك من قُرَى سمرقند.

والإمام مُسْلم بن الحجَّاج القشيري بنيسابور، سنة إحدى وستين ومائتين وخمسٍ بقين من رجب، وهو ابن خمسٍ وخمسين.

والإمام ابن ماجة محمد بن يزيد، وماجَة لقبٌ لأبيه، سنة ثلاث وسبعين ومائتين، يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان. وقيل سنة خمس وسبعين ومائتين.

والإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني بالبصرة، سنة خمس وسبعين ومائتين.

والإمام مُحَمَّد بن عيسى بن سَورة، بفتح السين والرَّاء، الترمذي، سنة تسع وسبعين ومائتين.

والإمام أبو بكر أحمد البزَّار، براء مهملة آخره، سنة أربع وسبعين ومائتين.

والإمام أحمد بن سعيد الخراساني النسائي، سنة ثلاثة وثلاثمائة في صفر، يوم الاثنين لثلاث عشر منه.

والإمام محمد بن حبَّان التيمي، سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

والإمام الطبَّرانيّ، سنة تسعين وثلاثمائة في شهر ذي القعدة.

والإمام عليّ بن عُمَر البغدادي الدَّارَقُطْني، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة، وولد في ذي القعدة أيضًا سنة ست وثلاثمائة.

والإمام مُحَمَّد بن عبد اللَّه بن حمدويه الحاكم الضَّبِّيُّ بنيسابور، في صفر سنة خمس وأربعمائة، وولد في شهر ربيع سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

والإمام أحمد بن عبد اللَّه الأصفهاني الصوفي أبو نعيم، يوم الاثنين لعشرين خلون من المحرم، سنة ثلاثين وأربعمائة، وولد في شهر رجب، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.

والإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، في عاشر جماد الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بنيسابور، ودفن ببيهق، وولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب، سنة ثلاث وستين وأربعمائة، في سابع ذي الحجة منها.

وأبو عُمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النَّمَري، بفتح النون والميم، سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

وابن حزم سنة ست وخمسين وأربعمائة.

والغزالي سنة خمسٍ وخمسمائة.

ومنها بعض آداب طلب الفنِّ:

وهو أنه ينبغي لطالب الحديث أن يحسن النية، ويضمر الإخلاص، ويجلل الحديث، بحيث إذا قرأه كان متوضياً، متبخِّراً، جالساً على مكان عالٍ ككرسي، أو فراش رفيع، ويأتي بالصلاة والسلام على النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كلما ذكره أو كتب اسمه، ولا يُفْرِد أحدَهُمَا، وعن بعضِ الأخيارِ أنَّه كان يفرد الصَّلاةَ، فرأى النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ له: لم تحرِم نفسَكَ أربعينَ حسنة؟، وجعل له كلّ حرفٍ من (سَلَّمَ) بحرف.

وينبغي له نشر الحديث، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً». وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا».

وينبغي له أن يزجر مَنْ علا صوته على قراءة الحديث، آخذًا بقوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾. وأقول شعرًا:

يا سامعين حديث المصطفى كونوا على التأدب فالرحمن لا يرضى
برفع صوت على قول المحبوب والمصطفى حيٌّ وعنده خفضا

هذا وآداب الحديث كثيرة، يعلمها من طالع كتبه، ومع ذلك من أعظمها ينبغي لطالبه ألا يستحي ولا يتكبر، ففي البُخَارِيِّ عن مجاهدٍ: "لا ينال العلم مستحي ولا متكبر". وقال وكيعٌ: "لا يكون الرَّجل عالماً حتى يأخذ عمَّن فوقَه وعمَّن هو دونَه، وعمَّن هو مثلَه".

وعليه أن يعمل بالأحاديث التي في الفضائل والترغيبات، فقد رُوي أن رجلاً قال: "يا رسول اللَّه، ما ينفي عني حجة الجهل؟، قال: العلم، قال وما ينفي عني حجة العلم؟، قال: العمل". وقال أحمد: "ما كتبت حديثًا إلا وقد عملت به حتى مرّ بي في الحديث: أن رسول اللَّه، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احتجم، وأعطى أبا طيبة ديناراً، فأعطيت الحجَّامَ ديناراً حين احتجمت. وقال بعضهم: "إذا بلغك شيء من الخبرِ فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله". انتهى.

وقد تمت العجالة التي وضعتها للمبتدئين حلاًّ للمنظومة، في يوم واحد بدأتها ضحى يوم الخميس، في جمادى الأولى يوم أحد وعشرين، وختمتها في يومها ذلك، بعد العصر في أرض التاكة، فكانت مدة تأليفها نحو عشر ساعات، وذلك سنة ألف ومائتين وسبع وثلاثين.

وأسأل من رأى فيه خللاً أن يصلح، ولا بالاعتراض يصرح، وأسأل اللَّه قبولها والنفع بها، وأختم ذلك بما رواه أبو هريرة، عنه عليه الصَّلاة والسَّلام: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَـهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، عَمِلْتُ سُوءاً، وَظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ).

فهرس كتاب منح الـمغيث الـمغني في حل البيقوني